

كِتَابُ إِعْزَازِ الْبَيَازِ عَنْ أَصُولِ فِرَاقَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
تَاجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ الْمَدَنِيِّ
مِنْ رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الْمِصْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ

كِتَابُ إِيحَازِ الْبَيَازِ عَنْ أَسْوَلِ فِرَاقَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ

نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ الْمَدَنِيِّ

مِنْ رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الْمِصْرِيِّ وَرِثَ عَنْهُ

وَتَمْزِيزَ دَلِيلَ مَنُوبَا وَتَقْيِيهِ نَقَطًا مَعَ تَقْيِيمِ تَعَانِيهِ وَعَالِيهِ وَشَرْحِ اسْتَبَاهِ وَوَجُوهِهِ
مُسْتَنْبَاحَ ذَلِكَ مِنْ أَرْوَاحِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْعَرَاءِ وَالْمَغَنِيِّينَ وَأَهْلِ اللَّغَةِ وَالنُّصُوتِ

تَضَمَّنَ الْإِمَامُ أَسْعَادُ الْأُسْتَاذِينَ وَشَمَّعَ مَشَائِخَ الْمُقَرَّنِينَ

أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ الدَّائِمِ الْإِنْدَلِسِيِّ (ت 444 هـ)

تَقَرَّرَ عَنْ أَصُولِهِ وَقَرَّأَهُ عَلَى أَوْفَاهَا

د. عَمَدُ الصَّبْرَانِيِّ

الطبعة الأولى

1446هـ / 2025م

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية



العنوان : كتاب إيجاز البيان عن أصول قراءة أبي عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني
-من رواية عثمان بن سعيد المصري ورث عنه-

المجلد الأول

نقّر عن أصوله وقرأه على أوفاه : ذ. محمد الطبراني

خطوط الغلاف : جلال احديدو

منشورات: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الإيداع القانوني : 2025MO1644

ردمك : 978-9920-481-06-9

الطبعة الأولى : 1446هـ / 2025م

الطباعة : دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط

10 شارع العلويين رقم 3، حسان - الرباط
الهاتف : 05 37 20 75 83 - الفاكس : 05 37 20 75 89
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com



حكاية الإيجاز من غير إيجاز

-خوارزمية المتاهة-

الحمد لله على ما سدّد وألهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم؛ وبعد:

1

كان جَرُسُ عنوان الإيجاز من كتب الداني في مَسْمَعِي مختلفاً عن بقيّتها، ولست أدري كيف انعقد في نفسي أنه الضّالّة يلزم نُشْدانُها، ولم يثني عن ذلك ما خامرني من يأسٍ وأنا أزمع أن أتقّي منه عِلْقاً تعقّبه أكابرُ علمائنا دهرًا في خزائن المغرب عامّها وخاصّها فلم يظفروا بطائل، مع ما قرّ عند متأخريهم أن ليس منه إلّا أوراقٌ معدوداتٌ في الخزانة الباريسيّة، لكن كيف لكتاب هو أوعبُ ما صُنّف في تعليل رواية ورشٍ أن يعزّ وجدانُ نسخة منه؟، على كثرة ما توارَدَ النّقْلُ على الإفادة منه إلى حدود القرن التاسع (لعلّ من آخرهم التينمليّ الصّفار المراكشي، ومحمد بن شعيب المَجّاصي التّازي، والمنتوري الغرناطي)، وأنى للحاضرتين العتيقتين مراکش وفاس وقد تعاقب عليهما من كبار القُرّة بالعدوتين أن تخلّوا من أصوله؟، ولماذا لم ينهض للتفتيش عنه ناهض؟... هجست كلّ هاته الأسولة في نفسي وأنا موقنٌ أن في خبايا الرّوايا خبراً لهذا السّفر لا بد أن ينجم، وجعلتُ التّنقير عنه ديدني كلّما ألمتُ بجزّانة من الخزائن، أو صَفَحْتُ فهرسا من الفهارس.... حادِساً - عن حقّ لاحقٍ - أن نسخا من الكتاب أو بواقٍ منها لا بدّ أن تكون في المغرب أو الجزائر أو تونس.

وطَفِقْتُ سِنِينَ أَتَّبَعُ خَبَايَا عَشْرَاتٍ مِنْ خَزَائِنِ الْأَتْرَاكِ - وهي حُبْلَى
بِكُلِّ عَجِيب - عَسَى أَظْفَرُ فِيهَا بِالْإِيْجَازِ - مع ضَعْفِ الطَّمَعِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الْكِتَابَ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَهِيَ لَيْسَتْ قِرَاءَةُ الْقَوْمِ - نَحْلًا وَفَاضِي إِلَّا مِنْ نُقُولِ
عَشْرَةِ لَطَاهِرِ بْنِ عَرَبٍ تَلْهِيدِ الشَّمْسِ ابْنَ الْجَزْرِيِّ. لَكِنِّي مَا زِلْتُ أَظُنُّ أَنَّ
فَوَاتِ نَيْلِهَا لَيْسَ يَنْفِي وَجُودَهَا، وَلَيْسَعُكَ مِنَ التَّدْلِيلِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْعَوْفِيَّ
الْمِصْرِيَّ نَزَلَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ (ت 1050 هـ) - لِلْمِثَالِ فَحَسْبُ - كَانَ مِنْ
أَعْرَفِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِكُتُبِ الدَّانِي وَأَظْهَرِهِمْ إِفَادَةً مِنْهَا، وَلَا سِيَّمَا جَامَعَ الْبَيَانَ،
فَيَبْدُو أَنَّ تَضْيِيعَ كُلِّ الْأَصُولِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى عَيْنٍ مِنْهُ¹ وَمِنْ غَيْرِهِ.

ثُمَّ كَانَ أَوَّلُ مَا عَرَفْتُ الْكِتَابَ فِي نَسْخَتِهِ التُّونِسِيَّةِ - الْمُسْتَتَرَةِ حِينَهَا -
سَنَةَ 2008 م، وَلَسْتُ أَجِءُ شَيْئًا إِذَا إِذَا قُلْتُ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَشَاعَ ذِكْرَهَا بَيْنَ
النَّاسِ مُغْرِبًا بِتَحْقِيقِهَا أَيَّانَ لَمْ يُسْمَعْ لَهَا حَسٌّ وَلَا رِكَزٌ، وَحَصَلَتْ وَقْتُهَا صُورَةٌ
عَنْهَا بِاللُّوْنَيْنِ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ، ثُمَّ عَايَنْتُهَا كِفَاحًا فِي دَارِ الْكُتُبِ الْوُطْنِيَّةِ التُّونِسِيَّةِ

1 - وَانْتَقَلَ عَنْهُ هَذَا الْاحْتِفَاءُ بِكُتُبِ الدَّانِي مُسْلَسَلًا، فَجَدْتُ أَنَّ نَسْخَةَ آيَا صُوفِيَا مِنْ جَامِعِ
الْبَيَانِ (رَقْمُ 62؛ وَ 253)، مَنَسَخَةٌ سَنَةَ 1144 هـ، بِيَدِ الْحَاجِّ مُصْطَفَى بْنِ رَمْضَانَ الْمَعْرُوفِ
بِجَلِّي الْعَزِيزِيِّ، الْإِمَامِ بِجَامِعِ السُّلْطَانِ أَحْمَدَ، وَالْخَطِيبِ بِجَامِعِ فَاتِحِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدَ، وَرَئِيسِ
الْقِرَاءِ، وَهُوَ أَخَذَ عَنْ "رَئِيسِ الْقِرَاءِ الشَّيْخِ شَعْبَانَ، [عَنْ] رَئِيسِ الْقِرَاءِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ
جَعْفَرِ الشَّهِيرِ بِأَوَّلِيَا أَفْنَدِي، [عَنْ] الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمَسِيرِيِّ الْمِصْرِيِّ". قُلْتُ: أَهَذَا أَخْذًا عَنْ
مَشْجَرٍ بِنَاصِيَةِ مَخْطُوطٍ "عَمْدَةُ الْخِلَالِ فِي إِضْوَاحِ زُبْدَةِ الْعُرْفَانِ"، لِمُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ الْحَاجِّ عَبْدِ
اللَّهِ.

بتاريخ 2012/11/19 م¹، قبل أن أحوز صورةً أخرى ملونة، ثم استخلصتُ
لنفسِي بآخرَة - قبلَ ثلاثِ سنين - نسخة مصورة خاصة من الجزء المتضرّر هي
أجلى من النسختين الأوليّين في بعض المواطن، وأردأ منها في آخر.

وكان منْ أعجبِ ما سيقَ إلي بعدُ قطعةٌ مبتورة الطرفين من نسخةٍ من
الكتاب أندلسيةٍ عالية الطراز هي الغايةُ في الصّحة، طوّحَ الدهرُ بأوراقها شذَر
مَدَر على عادته في عيبِ رائعِ الحُسْن بما يقيه من العين، غيرَ أنّه أنالني منها
لُعاةٌ للتبرُّض، فتتبعْتُ آحادها تتبّع الظلّ في غير موضعٍ من الخزائن عامّها
وخاصّها، حتى اجتمع لي منها في زهاءِ سنواتٍ ما يقارب التسعين، غير مرتبةٍ
هي ولا على حالٍ واحدة من الصّيانة، فكلمها ظفرت بورقة أو ما فوقها ألحقها
بموضعها، وأنا في كل ذلك أسيفُ البال أن يبقَى ناسخها أسيرَ جهالةِ العين
والحال، فلها يئسْتُ من معرفته يأسُ بشرِ بن أبي خازمٍ من أوبةِ القارظ
العنزّي، ظفرتُ بورقة الختم حائرةً وسطَ خروم خزانة خاصّة وفيها اسمه، فلا
تسلّ عن غبطتي بذلك، وسعادتي هنالك، وعددتها كرامةً له رحمه الله.

وقدْ كان حِرْصي أكيداً على خدمةِ هذا السّفرِ وأنْ خفي أمرُه، فلما
استفاض خبرُه من طريقٍ - لعلّ أوجبْتُ ذلك - صدفتُ عنه، استيقناً أنْ

1 - لما حضرت أعمال المؤتمر الدولي حول "النّخب والسلطة السياسية في العالم العربي
الإسلامي من خلال كتب الطبقات"، بجامعة منوبة.

ثمةً عديداً سيقومون بحقه، ولكنّ هذا الحق ظل عصياً على التّوفية طيلة عقد، لم يعدل فيها الكتابُ عن ترصّد سبيلي ولا قطعَ جُلّه معي، فكُلما رثّ سببُ الوصل عاد متيناً بما أعرّ عليه من قطعه وأوراقه، فكأنّني أترسمُ من غير رويّة ولا حُسابٍ، طوّلاً مُرنحاً أسلمني أخيراً إلى انعقاد النّية على تحقيقه... فهل دارَ بخلدٍ محقّقٍ ما أنّ مخطوطاً بعينه غداً له رصداً يُطارده؟، وأنّه كلّما أعرّض عنه جابهه حيث لا يسعه تلافيه، وودّ لو لبّه - يقتضيه - :

أَخَذَ الْغَرِيمَ بِفَضْلِ ثَوْبِ الْمُعْسِرِ¹

... حتّما ليس هذا سؤالاً إنشائياً على الطّريقة "البورخيسية"، ولكنه استخبارٌ مقصود، فقد وجدّني بعدها مُصيخاً تارةً إلى أمر الداني من وراء الرّمس ألاّ تجعلَنَّ كُتابي منك بظَهْرٍ، ومُتصاماً أحيانا عن قِيله - لعلّني أن لو كان حياً ما رَضِيتُ أن أكون من تلاميذه بلّه أن يُخصّني بتصحّيح كتابه -، ثمّ أخشى بَوادره فأتطامنُ لما رغبني فيه، رغبةً فيما عند الله أولاً، ورغباً عن أن أكون خصيماً لأبي عمرو ثانياً... وأعوذُ بالله من ذلك.

ولم أكن لأقع في هذا التردّد ولا التلکؤ، لولا أنّه ليس من شيمتي أن أغشى مواطئ التّدافع والخيرة لي، ولا أن أفتك بلذّة يسابقي الناس إليها ويروّن

1 - صدره: "فتلازما عند الفراق صباة"، وكنتُ علّقتُه من إحدى وجادات الشيخ عبد القادر زمامة رحمه الله في دعوة الحق المغربيّة، ولا أذكرُ العدد.

أنفسهم بها أحقَّ، فإنَّ إشفائي من ضيِّمهم أغلبُ عليَّ ممَّا قد ينوبني عند اضطِّكاك الرُّكبِ من العولِ، أو يلحقُ بي من الغولِ، لما جُلبْتُ عليه من حفظِ الودادِ ما أمنتُ الغائلةَ والخسْفَ، وحرصِ على السَّلامةِ ما سلَّم لي الدِّينُ، ولا سيما أنَّ نَصَبَ عيني وملءِ سمعي ما سمعتهُ عن الجدِّ رحمه الله¹، أنَّه كان أحياناً يحملُ بعضَ أعمامي - قبلُ ورودهم على مرَّاكشٍ من بادية دكَّالة - ما يُكلِّفونه من أغراضِ السَّوقِ، فإذا راموا الانصرافَ بأدرهم: إذا لم يتهيأَ لكم جلبُ شيءٍ من طَلِّباتِ السَّوقِ، فلتجلبوا السلامة!

وكنْتُ وما زلتُ على هذا السَّنَنِ أرى أنَّ الاندفاعَ الأرعنَ إن لم يكن من الخُرْقِ الذي هو اختلالُ الطبيعة، فهو من فسادِ الدِّينِ، وذاك من سيما الدُّعَارِ والفتَّاك، لا كما زعمَ سلَّم الخاسر: "وفازَ بالطَّيِّباتِ الفاتكُ اللَّهْجُ".

2

أُتِيَ كثيرٌ ممَّن ركبَ متنَ هذه الصَّنعة الشريفة صَنعة التحقيق، من قبل ترخُّصه وتسهُّله في إيفاءِ المقابلةِ بين النُّسخ حقَّها، وعلى وَفْرَةٍ ما يجده هؤلاء من النصوص المتضافرة الحاثَّة على ذلك، فإنهم يزعمون أنَّ طرفاً من ذلك مما

1 - حكايةً عن السيد الوالد حفظ الله مُهجته، سماعاً من إخوته الكبار، فإنَّه نشأ يتيماً في كفالة أخيه الفقيه الأملعي سيدي العربي بن محمَّد بن شعيب العثماني الحسيني الصقلي رحمه الله، تلقَّب بالطبراني بأخراً.

ليس وراءه نفع، وأنه أقرب إلى محاكاة ما في النسخ بِرَتَابَةٍ ”ميكانيكية“،
وأياً ما كان دَفْعُهُم هذا صادراً عن حُسْن نِيَّةٍ أو عن تَشْغِيبٍ، فإنه نَقَبٌ في
الرَّدَمِ الحَاجِزِ تَلْقَاءِ طُوفَانِ المَتَسَوِّرِينَ والمُدَّعِينَ. وما أَسْهَلَ ما يَصِيرُ التَّحْقِيقُ نُهْبَةً
كُلِّ فَاتِكٍ -وهو حال الوقت- إذا ما تُرَخَّصَ في بيان الفروق كُلِّ الفروق...
ولو بُذِلَ هذا الترخُّص على التعميم، لدخلَ تحت ظلاله أغمارٌ لا يُتَقَنُّونَ
العِراضَ، ولا يطبقونَ مقابلة النُّسخ، ولا يستطيعون فوقَ ذاكَ تصديرَ الرَّاجِ
ولا مَيزَهُ من المرجوح، وفي ذلك جِنَايَةٌ على التُّراثِ عَظِيمَةٍ، فيكونُ مَوْتٌ
عُدُولِ المَحْقَقِينَ إلى النِّصْفَةِ مع شيءٍ من الوِزْرِ اللَّاحِقِ، أولى من فَتْحِ ذرائعِ
الفساد على مَصَارِيَعِهَا.

وقد يقول قائل: هَبْ أَنْ بعض الفروق مما يحسن - بل يلزم - سَوْقَهُ
لتعلُّقه بالمعنى، فما بالك بما دونها مما هو ”شكلي“ في الظاهر؟
والجوابُ أَنَّ التَّمْيِيزَ بين ما هو جوهري من الفروق وما هو خلافه مع
إثباتِ أرقامِ صفائحِ النُّسخِ مُوَكَّوْلٌ إِنْ وُكِّلَ إلى نفسِ المَحْقَقِ، ولو أَمِنَّا على النصِّ
من جهةِ الكِبَارِ الآخِذِينَ بِحُجْزِ القَوَاعِدِ، المُتَمَلِّينَ من العلمِ، المشهودِ لَهُمُ بِالْعَدَالَةِ
والبراءَةِ من الجِرْحَةِ، فكيفَ الصَّنِيعُ مع من دونهم من المجاهيل والنِّكِرَاتِ مِمَّنْ
يركَبُ هذه التَّعَلُّةَ، فيتخفَّفُ من المقابلةِ رَأْساً، ويُوهِمُ مع ذلكَ اعتمادهَ أَكْثَرَ
من نسخة...؟؛ أفلا يكونُ من الاحتياطِ للتُّراثِ حينها أَنْ نُلْزِمَ كُلَّ مَحْقَقٍ ببيانِ
الفروقِ جَلَّتْ أو خَفَّتْ، للخروجِ من العُهْدَةِ؛ إذْ طَلِبُ التَّخَفُّفِ بُغْيَةٌ كُلِّ أَحَدٍ،

مع تزامم الأشغال وضعف الحال ولحوق الملال... وقلة من يتورعون عن الكذب. وهذا هو الذي جعل ديدني أن أثبت الفروق كلها وإن بدا بعضها غير ذي بال:

فلا تخرجن عن¹ سنة أنت سرتها

وأول راض سنة من يسيرها

ولو شئنا الإلماع إلى ملج "كوديكلوجي" لقلنا: إن تتبع هاته الفروق على ضالة الجدوى في بعضها، لا يمنع أن لها فائدة جلي من جهة تاريخ النص، وهي الدلالة على توافق إحدائيات النسخ أو اختلافها، فحين تتطابق أسقاطها وتصحيفاتها تفصح عن أنها من عائلة واحدة، أو أن بعضها فروع عن أصل نقلت عنه.

على أن ثمة تنبها لازما في هذا المساق يختص بكتابتنا، وهو أنه ليس معنى المقابلة بين "س" - فيما لا تستبد به وحدها - و "و"، - و "ق"² في خاصتها -، أنها على السواء في الاعتماد، بل الحقيقة أن العراض على "س" فيما بعد الورقة 50 ظ هو بقدر كبير من الترخص؛ لأن العمدة في ذلك على "و" مع "ق"، وبهما تأتى لنا قراءة ما في س - المتضررة غاية من تأكسد المداد وانتشاره -، ولو كانت التكاة عليها وحدها لتأذى النص من

1 - وأعجب إلي كما سمعته: "فلا تجزعن من".

2 - ن غير مأثور مبحث وصف النسخ.

ذلك إلى حد بعيد. وبعبارة أخرى، فإنَّ المقابلة في المَحَلِّ المسمَّى ستضربُ
صفحةً عن بيان حالِ نسخة "س"؛ لأنَّ اعتبارها إنما هو لأجل شدِّ أزرِ
النسختين في تبيين بعض المواضع القليلة التي أعضلت قراءتها فيها، ولو كان وكل
تبيين النصِّ بالالتكاء عليها لم يقع بالمرّة؛ لأنَّ النُّسخة في هذا القدر بأمانةٍ من
الإصلاح، لِفداحةٍ ما أَلَمَّ بها واعتراها، وستجد في التماذج المرفقة من رأيِ
العين ما يقوم مقام الخبر والحكاية. وعدلتُ عن التّديل على ما لا يتّضح فيها
بالمُعكّفات ونحوها لأنّه ضربٌ من إعنات القارئ وإجهاده بترداد عينه في
كل سطرٍ إلى الحاشية، فأعفيناه من ذلك إلّا ما أشكَل، إذ لزم أن نُشركه في
الأمر ونفاوضه فيه، فلذلك قد ينقدح في وهم المتصفح العجلان أن ماء النسخة
يجري رخاءً، فيما أنّ الحالَ خلافه. ومع ذلك فقد بقي قسْطٌ غير يسير كان
الاستناد فيه على س وحدها، وقد استخلصناه من قبضة الطمّس الضّارية من
بين فرثٍ ودم.

3

الذي يهجمُ على إخراج نصِّ الدّاني - هذا - دون ضبطه بالشكل
التّام، مخلٌّ بواجب الوقت، متخفّفٌ لِحَفّةِ حِلِّهِ ممّا لا يسوغُ التّخفّفُ منه،
"كساعٍ إلى الهيّجا بدون سلاح"؛ لِعِلَلٍ ظاهرة منها أن طولَ نفسِ الفقرات
والتّحامَ معانيها أحياناً، يزلِقُ بصرَ القارئ عن الإمساك بالخيْطِ النّازم، فإن

لَمْ يَشْدُدْ بِيَدِهِ التَّوْجِيهَ الْحَكْمُ بِالتَّفْقِيرِ الْمَوَائِمَ وَعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ الْمُنضِبَةِ وَشَكْلِ
 الْمَشْكِلِ، تَحْبِطُ غَيْرَ يَسِيرٍ فِي التَّحْقِيقِ بِالْمَعَانِي الَّتِي قَصَدَهَا الْمُؤَلِّفُ.
 ثُمَّ إِنَّ أَبَا عَمْرٍو عَلَى مَا نَعْلَمُ، كَانَ مَكِيناً فِي اللُّغَةِ، رِيَّانٍ مِنَ النَّحْوِ،
 شَدِيدَ الْأُهْبَةِ لَذَوْقِ الْعِبَارَاتِ، نَحَاتاً لِلْأَصْطِلَاحَاتِ الَّتِي تَنِي بِدَقِيقِ مَعَانِيهِ،
 عَلِيَّ الرِّتَبَةِ فِي تَسْدِيدِ بَيَانِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْضِيِّ عِنْدَ كِبَارِ الْمُرْسَلِينَ، هَذَا مَعَ
 ضَيْقِ الْفُسْحَةِ لَذَلِكَ فِي فَنِّ كَالْقِرَاءَاتِ - لِمَا عُلِمَ فِيهِ عَادَةً مِنْ لَزُومِ الْمُؤَلِّفِينَ
 جَادَةً التَّعَايِيرِ الْمُسْكُوكَةِ، وَإِصْفَاقِهِمْ إِلَّا مَا نَدَّرَ عَلَى نَمَطٍ مِنَ الْقَوَالِبِ الْكَلْبِيَّةِ لَا
 يَعْدُونَهَا -، فَتَحْقِيقُ وَاحِدٍ مِنْ كُتُبِهِ أَوْعَبَ التَّعْلِيلَ فِيهِ كِلَاجِازِ الْبَيَانِ، مَرْتَقًى
 صَعَبٌ تَزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ.

4

وَلَيْزَنَ كَانَتْ شَكَاةُ كُلِّ مُحَقِّقٍ مِنْ عَقَائِلِ الْمَخْطُوطَاتِ مُسْلِكاً مَطْرُوقاً،
 إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي غَدَتْ مَعَهُ لَازِمَةٌ مُعَادَةً فِي الْمَقَدِّمَاتِ، فَإِنِّي قَصِيٌّ عَنْ
 مَدَارَاتِ الْمُبَالَغَةِ إِنْ قُلْتُ إِنِّي مَا تَعَنَيْتُ لِتَصْحِيحِ كِتَابٍ مِثْلَهَا فَعَلْتُ فِي هَذَا،
 فَقَدْ سَطَّرَ لَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ مَفْلُوكاً فَلَمْ تَصِلْنَا مِنْهُ نَسْخَةً تَامَةً مُعَافَاةً،
 بَلْ أَبْعَاضُ وَمُزَعٌ لَا تَتطَابَقُ فِي جَمِيعِ الْمَحَالِّ، وَبَادٍ أَنَّ مِمَّا أَصْفَقَ عَلَيْهِ الْقَوْمَةُ
 بِصَنَائِعِ التَّحْقِيقِ، أَنَّ وَفْرَةَ النَّسْخِ الْوُثْقَى مِنَ الْكِتَابِ ثَقِيلُ عِثَارٍ مُحَقِّقَةٍ وَتَهْدِيَةٍ
 أَقْوَمَ السُّبُلِ، وَيَكُونُ مَا تَعَاقَبَ عَلَيْهَا بَعْدُ مِنْ أَنْظَارِ الْعُلَمَاءِ مُسَدِّداً لِمَا اعْتَرَاهَا

من الوهم الخفي، حتى ليكاد يُنسب المجدود بمعارضتها - وهم عكازته - إلى التبريز وإن لم يكن بتلك المثابة، لأنه وجد وكيلاً يكفيه العنت، ويمهد له الأوعار، ويخطب في حبله... ولما لم يكن حظ الكتاب بذاك، عراني من تلفيق قطعه وتصحيحها رهق أي رهق، ولا سيما أنها ليست على نمط في الصِّحة واحد، فلا تسَلِّ عما كابذته في تبين القدر المتأكسد من س، والذي عز أن نجد له نظيراً نعارضه به... فقد صورته عن أصله بتونس صوراً مختلفة أستعين بها على التحقق، وقرأت الأبواب التي تكافئه في كتب الداني الأخرى، لأستألف اصطلاحه وبيانه، تَعَلَّ أن أفك مُعماه، فكانت تسعفني ملامح أوضاع بعض حروف الكلمات لتفُرس حقيقتها حيناً، ويميدُ بي الحظُ فيتمالاً القطع مع الطمس على بعض المواطن، وإذا كان يكون تقديرهما بعين ألفاظها ما لم تكن منقولةً في الموارد المتراخية ضرباً من المُحال، وكثيراً ما نصرت وجاداتي المتأخرة كثيراً مما قدرته تقديرًا... وتلك شجون لا تأتي الصِّفة عليها، وحقيقة الحال أنه:

لا يعرف الشوق إلا من يكابده

ولا الصِّبابة إلا من يعانها

وارتدت بعد هذا مناقل مطبوعة ومخطوطة أمت الإفادة من الكتاب (لجامع البيان وبقية كتب أبي عمرو، والإقناع للباذشي، والزهر اليانع للصفار -خ-، والكشف لأبي العاص الإشبيلي -خ-، وشرح الدرر

المنتوري...)، فعارضتها جميعاً بنص الكتاب، فتحصل لي منها سداد من ثغرات، وكان من أعجب الوجادات إليّ تلك النقول المرسلة التي لم تنط بصاحبها، وإنما عرفناها لطول صحبة النص.

ولم أرم عن كتب الداني في الإحالة على قضايا الكتاب، وبقدر أدنى عن كتب معاصريه ثم المفيدين من كتبه، كمكي وابن عمّار وابن أبي السداد وجموع وبعض شراح العقيلة، وبدرجة أدنى مما مرّ تلك المؤلفات المغربية الممخضة لرواية ورش أو قراءة نافع....

وصوب هذا الاختيار سائغ من حيث إنّ إيجاز البيان من أوعب ما كتب في فنه، ونمط التعليل الذي انتحاه مقتض بسط الكلام وإطالة ذيوله، فليس يصح بالتبع أن يُحال في حواشيه على مختصرات الدرس، ولا على المطولات لقلتها ونُدْرَتها، وهذه إن وجدت لا تُضاهي كتاب أبي عمرو لا في المادة ولا في النفس.

وثانية العليّ أنّي أردت لكتاب الإيجاز أن يصير أصلاً يُفزع إليه عند التنازع - استصحاباً لحاله -، فصنّت تعاليقه عن الإطناب المزج، والاستطراد المخلّ، وجعلته في أمانة من تسويد الصّحائف بجلب كلام الناس في الحدود والشروح وهي لا تبلغ مبلغ بيان الصّيرفي ولا تعلوه، وفي ذلك حفظ لمقامه

بأن لا يُضامَ كلامُه بكلام مَنْ دونه، على وِزَانِ أنْ ذلك كان لِيَغِيْظَه لو كان حياً رحمه الله.

والكتابُ يَضَجُّ بالقضايا التي أسألتُ مداداً كثيراً، ولا تزالُ تحتَمِلُ الخَوْضَ فيها، والسَّعيُّ في تَتَبُّعِ المِوافِقِ لها والمُخالِفِ وِعِلَلِ الفَرِيقَيْنِ خارجُ بنا عن مقصودِ التَّحقيقِ، فإنَّ المِتلَقِيَّ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إلى نَصِّ كلامِ الداني مُدَلِّلَ القُطُوفِ بَعْدَ أنْ أَعْيَاهُ العُثُورُ عليه، فَشُغِلَهُ بغير ذلك من التَّعاليقِ والحواشي غيرِ الخادِمةِ للمَقْصِدِ المذكورِ، تَوَلَّى من الرَّحْفِ وإِخلالِ المِلْتَعَيْنِ، ومَنْ أَرادَ - خلافاً لمنهجنا - أنْ يُشَبِّعَ الكلامَ في هاتِه القُضايا، فَلَهُ أنْ يُوَلِّفَ في شَرْحِها استِقْلالاً، أَمَّا التَّشْغِيبُ به على النِّصِّ وقد كَفِيناه مُؤَنَّتَهُ فلا يَسُوعِ، وقد لا يَصَحُّ.

وقد ترى أَنِّي لا أَنفَكُ أُمِيزُ في الحاشية بَيْنَ مشايخِ المُؤَلِّفِ المذكورين في دَرَجِ الأَسانيدِ والأَنْقالِ بالكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ حِيناً وبالتَّسمية تارة، وبما فوق ذلك نادراً، تيسيراً على القارئِ وَحِيطَةً لَهُ أنْ تَرَلِّقَه مُشْتَبَهاَتِ النِّسْبِ وما أُولِعَ به أبو عمرو من التَّلَوِينِ، فليس شَيْءٌ من ذلك تَسْوِيدٌ للورقِ بِمُتَرَفِّ القولِ، وإِنَّمَا دَعانا إِلَيْهِ واجبُ البَيانِ، فَلَزِمَ الإِعْلانُ.

وَعَطَفْتُ على بعضِ الآثارِ المرفوعة أو ما في حُكْمِها بالتَّخْرِيجِ، مُقْتَصِداً فيه بما يَواثِمُ حَقلاً كالقِراءاتِ، وَرُمْتُ أنْ يَكُونَ خادِماً مُضِيئاً لِلنِّصِّ لا تَوثِيقاً مجرِداً.

وسبيلي في تخرّيج شواهد الشّعْر أن أرتاد توثيقها من دواوينها الأصلية
أو المجموعة، لا أجاوزُ ذلك، حتى إذا لم تقع في ديوانٍ من عُزَيْتٍ له أو لم
يصلنا ديوانه رأساً، أحلّت على بعض المصادر التي نقلت الشاهد، وليس الشرطُ
أن توافق رواية الديوان محلّ الشاهد، بل الأكّد عندي الأوبة بالبيت إلى
مؤثله الأصيل.

5

ومن المنن الضافية الآسرة لحسن الثناء أن يستصفي بنفسه العالم المستبصرُ
والمؤرخ الروائي خريت سرادقات التدبير الوزير أحمد التوفيق نخر المصامدة،
هذا الكتاب للطبع على عين منه، تحقّقاً منه لقدّره وعلوّ أمره، وأناف على حدّ
الترفع، فأعلن في ملأ مشهود محضور عن نشره¹، أناط الله الله به الحسنی،
وبوّاه المقام الأسنى.

والعرفان لازمٌ لجملة من الأفاضل ساعدوا في استجلاب بعض النسخ
والقطع أو نحوه من الشجون السابقة للتحقيق دقت أم جلّت؛ منهم: أستاذنا
وحبنا العلامة النبيل أحمد شوقي بنين المراكشي، والفقيه الأصولي أ.د. عبد
الرحمن الكيلاني الأردني، وعميد المدرسة النافعية غير مدافع الأستاذ العلامة

1 – هذا رابط الإعلان: <https://bit.ly/3Vqq9e6>

عبد الهادي حميتو، والعلامة الأديب المحقق عباس بن أحمد ارحيلة الرحماني،
 ودة. رشيدة السمين التونسية، وذ. عبد الفتاح بولكشوف، وأ. د. محمد السريع
 السعودي، وأ. د. محمد توفيق حديد المصري، ود. عبد الرحمن أولاد طرادة،
 وصديقنا الأستاذ إبراهيم إدبوكفو، وأ. د. عبد الله التوراتي. ومن طلبتي
 الباحثين: عبد الرحمن أبو جاوة، ويوسف باميس، وأبو القاسم أبو الناصر،
 وعبد العزيز بكرّام، وسفيان وقروش، وأيوب نور اليقين، والمصطفى الجزولي،
 ومحمد أبوري. ولعلّ ما تراخى من مهلّ العمل في الكتاب، أنساني شكران كل
 من أعان فيه بشيء، فعزّب عني ذكره من غير قصد، فمن وافق هذا الرّسم فليقبل
 معذرتي، ذكره الله في ملأ أعلى.

6

هذا، وبعد أن كان الكتابُ في قُرابة الثُّلث منه - والثُّلث كثير-
 طَلَسْماً مُبهما يَلْزِمُه لِفَكِّ مُعَمّاه "شَذَا الْبُخُور الْعُنْبَرِيّ"¹: لم يبقَ من مواضع
 الطَّمَسِ فيه بعون الله ومَنّه إلّا اثنان وخمسون موضعاً (52)، أَقلُّها كلمةٌ

1 - هذا عنوانُ طريفٍ للعلامة المقرئ المتصدّر أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي
 (ت 1214 هـ)، تَمَتَّه: "وبعضُ عزائم الطالب العبقري، إعانةً على فتح كنز العلامة
 الجعبري"، وكان أول عهدِي به في نسخة الأستاذ محمد المعتمد بثانوية ابن سينا بمراكش
 سنة 1992 م، وقد سألتُه عنها بعد رَدَح، فأخبرني بحسرةٍ أنّه أعارها لمن جده أو مَطْلَه!.

وأكثرها سطرٌ وزيدٌ، ولو جمعناها برُمّتها وعددناها بالتغليب أسطراً تامةً، لما مثّلت من الكتاب برُمّته إلا ورقةً واحدةً بحِرم أوراق النسخة التونسية... وهذا من تمام التوفيق لمن خبر الكتاب وعرف حاله، وتلظى بالنظر في شيء منه؛ ولذلك نكّص كل من عرف الكتاب بأخرةٍ عن خوض ثبجه وركوب هوله، ومن وعد بشيء من ذلك عاد بخانه الوفاء به¹.

وقد أعلم إنه ليتأني بالكتاب إذا طُبِع من يَهْتَدِم سعيي في قراءة ما انطمس من النسخة التامة المتأكسد عظمها، ثم ينسب الفضل إلى نفسه، وأنا أبرأ إلى الله ممن نسل من الكتاب ما لم يقع له في النسخ فانتحلّه، واستحل انتزاعه دون وازع، لا مسهرها عينه في تبينه وفك مغاليقه، ولا متجشماً قبل عناء الفحص عنه في فهارس المخطوطات، وخروم الخزائن، ومجاميع الخواص... فمن بدّل أو غير فالله حسيبه².

1 - انتحل أ. د. غانم قدوري حمد - حفظه الله - الأبواب الأخيرة المختصة بعلم القرآن من إيجاز البيان، فنشرها مفردة، فوَقَعَتْ تقدماً ونصاً وفهارس في نحو من 231 ص من القطع الوسط.

2 - جرت رسوم التحجيس في المغرب على التغليب بهاته الصيغ ونحوها فيمن صرّف الشقص أو الكتاب أو السبيل عما عُقد له.

وَإِذْ أَفْضَى بِنَا الْإِنْشَاءُ وَالْإِنْشَادُ أَخِيرًا إِلَى "نُوبَةِ عِرَاقِ الْعَجَمِ"¹... فَبَيْنَ يَدَيْكَ أَيُّهَا النَّاطِرُ كِتَابٌ وَافِقٌ فَرَاعِي مِنْهُ الذِّكْرَى الْأَلْفِيَّةَ لِأَبِي عَمْرٍو، تَنَوَّقْتُ فِي اخْتِيَارِهِ، وَتَعَنَّيْتُ فِي تَصْحِيحِهِ، وَلَمْ أَضِنَّ فِيهِ بَوَقْتُ أَوْ جَهْدٌ، وَذَلِكَ هَيِّنٌ فِي جَنْبِ اللَّهِ الَّذِي أَنَا رَاجِيهِ أَنْ يُصَحِّحَ لِي مَقْصِدَ الْخِدْمَةِ، وَعَسَى بَعْدُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ مَنْ وَرَثَةِ الْكِتَابِ الْخَلَّصِ، مَنْ يُفْضِلُ عَلَيَّ بِدَعْوَةِ أَنَالِهَا بِظَهْرِ الْغَيْبِ... وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ، وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

وكتب بمراكش عشية عرفة لعام 1443 هـ، حامداً ومصلياً:
أبو اليثمن محمد بن محمد بن محمد الطَّبْرَانِي لِقَبَا، الْحُسَيْنِي الصَّقْلِي نَسْبَا
كَانَ اللَّهُ لَهُ

1 - وهي آخر نُوبَةٍ يُخْتَمُ بِهَا إِنْشَادُ بَرْدَةِ الْمَدِيحِ، عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ فَاسِ.